

أول وزيرة في نظام بوتفليقة تستفيد من الإفراج المؤقت.. خليدة تومي حرة بعد 30 شهراً في الحبس

2022 - 27 يوليو



وزيرة الثقافة الجزائرية السابقة خليدة تومي - (أرشيف)

الجزائر. “القدس العربي”: في خطوة مفاجئة، قررت السلطات القضائية في الجزائر الإفراج عن وزيرة الثقافة السابقة خليدة تومي، المدانة بالسجن النافذ لـ 4 سنوات، على خلفية اتهامها بتبييض المال العام خلال إشرافها على تنظيم مهرجانات دولية.

وتم الإفراج عن خليدة تومي، اليوم الأربعاء، وفق ما أفاد مقربون منها بموجب قرار إفراج مؤقت اتخذه مجلس قضاء الجزائر الذي حاكم الوزيرة السابقة، وذلك بناء على طلب إفراج تقدم به دفاعها.

وبذلك تكون تومي، التي أودعت الحبس في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أول وزيرة متابعة من نظام الرئيس السابق تستفيد من الإفراج المؤقت.

وتعد وزيرة الثقافة السابقة من الوجوه السياسية البارزة في الجزائر، وعرفت بانتقادها من المعارضة في صفوف حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ذي التوجه العلماني، إلى دخول الحكومة خلال فترة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة والمكوث 12 سنة في منصب وزيرة الثقافة.

وحوكمت تومي رفقة العديد من المسؤولين السابقين في قطاع الثقافة بجنح سوء

استغلال الوظيفة، وتبديد أموال عمومية، إضافة إلى منح امتيازات غير مستحقة للغير. وتدور وقائع الملف تحديدا حول تسيير التظاهرات الثقافية في الفترة التي كانت فيها خليدة تومي على رأس القطاع منها تظاهرة "تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية" سنة 2011، وقبلها المهرجان الأفريقي سنة 2009، بالإضافة إلى "ظاهرة الجزائر عاصمة للثقافة العربية" سنة 2007.

وخلال وقوفها أمام المحكمة، قالت تومي للقاضي إن متابعتها ثم سجنها كان بخلفية سياسية، ردا على موقفها من العهدة الرابعة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وردت الوزيرة السابقة، الحملة ضدها، إلى توقيعها رسالة مجموعة 19 الشهيرة سنة 2016، وهي الوثيقة التي طلب فيها سياسيون تتقدمهم زعيمة حزب العمال لوبيزة حنون ومجاهدون وقانونيون، لقاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان لا يظهر في اللقاءات العامة بسبب المرض. واعتبر الموقعون أن الرئيس الراحل كان رهينة في أيدي مجموعة مقربة منه لا تظهر له الحقائق الكاملة لاتخاذ القرار. وأدت تلك الرسالة، في وقتها، إلى حملة مضادة قوية من قبل أنصار الرئيس على الموقعين واتهامهم بالعمل لصالح أطراف تريد الانقلاب عليه.

وكان من أبرز من ساند تومي، خلال فترة سجنها، زعيمة حزب العمال لوبيزة حنون، التي تشارك معها في كثير من القواسم النضالية، ودعت عدة مرات للإفراج عنها اعتمادا على تصريحات الرئيس عبد المجيد تبون، الذي أكد أنه سيرفع التجريم عن أفعال التسيير، كون قضية تومي تقع، وفقها، في صلب عملية التسيير.

كلمات مفتاحية

[خليدة تومي](#) [الجزائر](#)



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقوق الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

ليس مجرد سوء تسيير و إنما تعجب و سرقة و تبذيد اموال الشعب و استغلال الممثل و الخطروسة .
أذكر دائماً ذلك الإطار الذي اهانته امام الكاميرا و حصلت له ازمة قليلة .

رد

« الصفحة السابقة 1 2 »

اشترك

* أدخل البريد الإلكتروني

إشترك في قائمتنا
البريدية

PDF أرشيف



About us / حولنا | أعلن معنا / وظائف شاغرة | Advertise with us /

أرشيف، النسخة المطبوعة

النسخة المطبوعة سياسة صحافة مقالات تحقيقات ثقافة منوعات لIFESTAles الاقتصاد رياضة وسائل الأسبوعي

by motif

جميع الحقوق محفوظة © 2022 صحيفة القدس العربي